

## أوروبا ٢٤ - الحالة في قبرص

### عرض عام

١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٣٠ (٢٠١٠)، الذي رحب فيه بما أحرز حتى الآن من تقدم في المفاوضات الكاملة ويمدد ولاية القوة لفترة ستة أشهر لغاية ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وأهاب المجلس بالجانبيين مواصلة التشاور مع القوة بشأن تعيين حدود المنطقة العازلة، وبشأن مذكرة الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩، بهدف التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن المسائل التي لم يبت فيها. وأهاب المجلس بالجانب القبرصي التركي والقوات التركية أن يعيدا ستروفيليا إلى الوضع العسكري الذي كان قائما فيها قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وبموجب القرار ١٩٥٣ (٢٠١٠)، مدد المجلس ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١. وإذ أحاط مجلس الأمن علما بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام<sup>(٤٦٥)</sup>، أهاب بالقادة القبارصة اليونانيين والقادة القبارصة الأتراك تكثيف الزحم في المفاوضات، والمشاركة في العملية على نحو بناء ومنفتح، بطرق منها وضع خطة عملية لتجاوز نقاط الخلاف الرئيسية المتبقية استعدادا للقائهما مع الأمين العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وأهاب المجلس أيضا بالطرفين تحسين الجو العام الذي تجري فيه المفاوضات، بطرق منها تركيز

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ثمانية جلسات، منها أربع جلسات عُقدت كجلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات،<sup>(٤٦٢)</sup> واعتمد أربعة قرارات بشأن الحالة في قبرص. ونظر المجلس في الجوانب المختلفة للحالة السياسية في قبرص، بما في ذلك التطورات ذات الصلة بولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص<sup>(٤٦٣)</sup>. وإضافة إلى ذلك، فقد ركز المجلس على المساعي الحميدة للأمين العام بشأن ترسيم حدود المنطقة العازلة التي تفصل بين الطائفتين، وكذلك بشأن الجهود المبذولة لتمكين الجانبيين من مواصلة العمل مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص والتوصل إلى تسوية شاملة.

ومدد المجلس ولاية قوة الأمم المتحدة أربع مرات لفترات تبلغ ستة أشهر كل مرة<sup>(٤٦٤)</sup>، وفقا للتوصيات الواردة في تقارير الأمين العام.

(٤٦٢) الجلسات ٦٣٣١، و ٦٤٣٥، و ٦٥٥٠، و ٦٦٧٦.

(٤٦٣) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، "عمليات حفظ السلام".

(٤٦٤) القرارات ١٩٣٠ (٢٠١٠)، و ١٩٥٣ (٢٠١٠)، و ١٩٨٦ (٢٠١١)، و ٢٠٢٦ (٢٠١١).

تنفيذ أحكام القرارات ذات الصلة والتعاون مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص<sup>(٤٦٨)</sup>.

وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٨٦ (٢٠١١)، الذي قرر فيه تمديد ولاية القوة مدة ٦ أشهر أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ودعا كلا الجانبين إلى العمل على الوصول إلى أوجه تقارب بشأن القضايا الجوهرية المتبقية استعداداً للقائهما مع الأمين العام في تموز/يوليه ٢٠١١، وإلى السماح بدخول الأفراد المتخصصين في إزالة الألغام، وتسهيل إزالة الألغام المتبقية في قبرص داخل المنطقة العازلة. وإضافة إلى ذلك، فقد حث المجلس جميع الأطراف على إبداء مزيد من التعاون في الاستجابة لطلبات اللجنة المعنية بالمفقودين لاستخراج الرفات في جميع أنحاء الجزيرة، بما في ذلك في المناطق العسكرية الواقعة في الشمال؛ وتوسيع نطاق عمليات إزالة الألغام إلى خارج المنطقة العازلة.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قرر المجلس في القرار ٢٠٢٦ (٢٠١١) تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢. ورحب بما أحرز من تقدم مشجع حتى الآن في المفاوضات الكاملة وبما وُلد ذلك من إمكانية لإحراز مزيد من التقدم الحاسم في الأشهر المقبلة نحو تسوية شاملة ودائمة.

(٤٦٨) S/PV.6445، الصفحتان ٢ و ٣.

الرسائل الموجهة إلى الجمهور على أوجه التقارب وعلى سبل المضي قدماً وتوجيه رسائل بناءة ومتسقة بقدر أكبر؛ وزيادة مشاركة المجتمع المدني في العملية حسب الاقتضاء.

واتخذ المجلس القرارين ١٩٣٠ (٢٠١٠) و ١٩٥٣ (٢٠١٠)، كلٌّ منهما بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل صوت واحد (تركيا). وذكر ممثل تركيا، تعليلاً للتصويت، أنه منذ اتخاذ القرار ١٨٦ (١٩٦٤)، الذي أنشأ قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ظلت كل قرارات المجلس اللاحقة المتخذة لتمديد ولاية البعثة تُصاغ وكأن هناك طرفاً واحداً على الجزيرة. وذكر أنه منذ ١٩٦٣ لم تعد هناك حكومة مشتركة ودستورية تمثل كل قبرص. وقد ظل اعتبار الحكومة القبرصية اليونانية هي حكومة كل الجزيرة هو العقبة الرئيسية على الطريق إلى إيجاد حل عادل ودائم طوال أكثر من ٤٦ عاماً. وأعرب عن رأي مفاده أنه كان ينبغي السعي إلى الموافقة الصريحة من كلا الطرفين في الجزيرة<sup>(٤٦٦)</sup>. ورحب بعزم الأمين العام على إبقاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قيد الاستعراض الدقيق، ولكنه أعرب عن قلقه من أن عزم الأمين العام على إجراء تقييم أوسع، الأمر الذي أكدته بقوة في تقريره، لا ينعكس في قرار المجلس<sup>(٤٦٧)</sup>. بيد أنه ذكر أن تركيا ستواصل تقديم الدعم الكامل للأمين العام في جهوده، وأكد من جديد استعداد الجانب التركي لمواصلة

(٤٦٦) S/PV.6339، الصفحتان ٢ و ٣؛ و S/PV.6445، الصفحتان ٢ و ٣.

(٤٦٧) S/2010/603 و S/2010/605.

الجلسات: الحالة في قبرص

| الجلسة والتاريخ                    | البند الفرعي   | الوثائق الأخرى   | المدعوون الدعوات عملاً<br>عملاً بالمادة ٣٧<br>وغيرها | المدعوون الدعوات عملاً<br>بالمادة ٣٩ | القرار والتصويت<br>(المؤيدون - المعارضون -<br>المتنعون عن التصويت) |
|------------------------------------|--|--|--|--------------------------------------|--|
| ٦٣٣٩<br>١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠       | تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2010/264)                       | مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، الصين، فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة في قبرص (S/2010/238)                      | تركيا  | القرار ١٩٣٠ (٢٠١٠) ١٤-١-٠١           |  |
| ٦٤٤٥<br>١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ | تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2010/605)                       | مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة للمساعدة الحميدة في قبرص (S/2010/603) | تركيا  | القرار ١٩٥٣ (٢٠١٠) ١٤-١-٠١ (ب)       |  |
| ٦٥٥٤<br>١٣ حزيران/يونيه ٢٠١١       | تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2011/332)                       | مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة في قبرص (S/2011/112)                  |  | القرار ١٩٨٦ (٢٠١١) ١٥-٠-٠٠           |  |
| ٦٦٨٥<br>١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ | تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2011/746) و (S/2011/746/Corr.1) | مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة (S/2011/771)                          |  | القرار ٢٠٢٦ (٢٠١١) ١٥-٠-٠٠           |  |

(أ) المؤيدون: الاتحاد الروسي، وأوغندا، والبرازيل، والبوسنة والهرسك، والصين، وغابون، وفرنسا، ولبنان، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنمسا، ونيجيريا، والولايات المتحدة، واليابان؛ المعارضون: تركيا.

(ب) المؤيدون: الاتحاد الروسي، وأوغندا، والبرازيل، والبوسنة والهرسك، والصين، وغابون، وفرنسا، ولبنان، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنمسا، ونيجيريا، والولايات المتحدة، واليابان؛ المعارضون: تركيا.